

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤١ لسنة ٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية موضوع فى الطعن رقم ١٦٧٨١

لسنة ٥٩ ق عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ترجع أقدمية السيد / أحمد محمد رفعت أبو عرب سلامة - وكيل النيابة الإدارية،

فى وظيفة معاون نيابة إدارية ، إلى ٣١ / ٨ / ٢٠٠٥ - تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٥

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى